الدولة الفلسطينية في مناقشات مجلس الأمن

تنسيق مصري ـ سعودي للبحث عن الطرف الفلسطيني المشارك في التسوية

هل تتجدد محاولات التصفية قبل منتصف الشهر القادم ؟

فيما كانت احداث ايار في لبنان وذيولها واحتمالاتها وانتباه الجماهير واجهزة الاعلام المحلية والعربية ، بشكل شبه مطلق .. وكانت الاحاديث عن « نشاط عسكري » منوقع (!) على جبهة قناه السويس ، تشد حيزا آخر من ذلك الانتباه .. في هذه الاثناء كان مجلس الامن الدولي يعقد جلسة مطولة لمناقشة « قضية الشرق الاوسط من اساسها » .. وذلك بناء على طلب مصر التي يبدو انها علقت آمالا كبيره على تلك المناقشة ، فقدمت لها بحملة اتصالات عربية ودولية كثيفة، وبسعي منظور لتامين حضور الجلسة والاشتراك في مناقشاتها من قبل اكبر عدد من وزراء الخارجية العرب .

وبعد اسبوع من المناقشات ، جرى تعليق الجلسة حتى الخامس عشر من الشهر القادم « لاجراء مزيد من الاتصالات بين الدول الكبرى » ولعل اهم تلك الاتصالات هو لقاء القمة الامريكي ـ السوفياتي الجاري حاليا في واشنطن، والذي سيحل قضية الشرق الاوسط حيزا هاما في اهتماماته ـ على عكس ما تحاول بعض مصادر الانباء ان توحي ـ .

وبالاضافة لهذا اللقاء الدولي الكبير ، جرت خلال هذه الفترة تحركات اخرى ، تشتمل على هذا القدر او ذاك من العلاقة مع اجتماع مجلس الامن وموضوع مناقشاته .. كان منها : زيارة المستشار الالماني الغربي فيلي برانت لاسرائيل بعد زياره وزير خارجيته فالتر شيل لكل من القاهره وعمان وبيروت . وكذلك جولة الملك فيصل التي زار خلالها مصر وفرنسا وايطاليا والمغرب والجزائر وتونس .. ثم رحلة الرئيس بورقيبة الاوروبه الحالية في اعقاب حديثه عن الاستعداد للقاء مع المسؤولين الاسرائيليين .. هذا الى جانب زياره الرئيس السادات الخاطفه الى كل من ليبيا وسوريا ، ثم قيام عبدالمنعم الرفاعي بزياره القاهره واجراء محادثات مسعجله مع المسؤولين فيها ، كممون شخصي من قبل الملك حسين .

ترى .. ضمن كل هذه الحركه ، وفي الظروف الراهنة للصراع في المنطقة ووسط اجواء التصفية المحيطة بحركة المقاومة الفلسطينية .. هل يمكن فهم طبيعة « الامال » المعلقة على مجلس الامن ، والاتجاهات التي يمكن ان تتخذها المناقشات فيه ؟

في الحقيقه كان نشاط مجلس الامن بصدد البحث عن تسويه تنفيذية للصراع العربي الاسرائيلي ، قد وصل الى طريق مسدود خلال السنوات الست الماضيه .. وكانت العقبات التي سدت تلك الطرق ، كامنة في العارق القائم بين المطالب الاسرائيلية ـ الامريكيه ، وبين التنازلات التي تمكنت الانظمة العربية من تقديمها ، حتى الان .

وبناء على هذه الحقيقه ، يصبح واضحا ان اي « آمال » تعلق على تحرك جديد لمجلس الامن لا بد وان تكون مربطه بسفر ما في حجم ذلك العارق .. كان يطور الوضع العربي باتجاه الضغط على الطرف الاخر لتقليص مطالبه ، او باتجاه الخضوع لضغط ذلك الطرف وتقديم المزيد من التنازلات للتطابق مع تلك المطالب !!

وبما ان اي نظره على الوضع العربي الراهن تكشف بعد الاحتمال الاول (غياب الجبهه الشرقيه والمنبئة الشعبية والحشد الثوري الموحد) ، فان نجدد « الامل » بمناقشات مجلس الامن ، لا بد مربط بالاحتمال الثاني ، اي بالمزيد من زحلقة الانظمة العربية على مواليه التنازلات !

وعلى ضوء هذا الواقع يمكن متابعة الفصل الاول من مناقشات مجلس الامن :

لقد برزت في ذلك الفصل من المناقشات ، ثلاثة مسائل هي المفاوضات ، والانسحاب ، والكيان الفلسطيني :

١ ـ مسالة المفاوضات

كان واضحا منذ البداية ان الطرف الاسرائيلي ـ الامريكي ، سيوالي اصراره على المطالبة بالمفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع ، وقد ركز المندوب الاسرائيلي على ما جاء في تقرير فالدهايم حول موافقة الطرفين على المفاوضات عند قبولهم بمشروع روجرز عام ١٩٧٠ . في حين اضاف المندوب الامريكي شيئا شبه جديد الى معادله التفاوض المطروحه ، حين اشار الى وجود الطرف الفلسطيني ضمن الاطراف المتنازعة وذلك بقوله « ان اية تسوية دائمه وعادله يجب ان تاخذ في الاعتبار الامال الشرعية للفلسطينيين » و « ان الولايات المتحدة تعتبر ان على الفرقاء ان يحددوا ماذا يعني ذلك » !

هذا من ناحية الطرف الامريكي ـ الاسرائيلي ، اما المندوبون الاوروبيون الغربيون فقد ركزوا على موضوعة الانسحاب ، لكنهم في الوقت نفسه طالبوا « بضرورة وصول الطرفين الى التفاوض » كما كان ذلك واضحا ايضا في تصريحات برانت خلال زيارته لاسرائيل ، وفي تصريحات روجرز في الدانمارك .

في حين ان الطرف العربي كان قد استبق المناقشات باحاديث تخفف من اعتبار المفاوضات عقبة رئيسيه في وجه التسوية ، فقد اعلنت المسؤولون المصريون اكثر من مره خلال الفترة الاخيرة عن استعدادهم للتفاوض ، على ان تقدم اسرائيل خريطة لما تعتبره حدودها الامنة (تصريح للزيات ، وحديث محمد حسنين هيكل للصحفيين الالمان الذين رافقوا فالتر شيل خلال زيارته للقاهرة) .

كما انه لم يكن قد مضى غير ايام على تصريح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ، الذي اعلن فيه استعداده للاجتماع مع الزعماء الاسرائيليين .

ومن متابعة كل مناقشات الحلقة الاولى من جلسة مجلس الامن يخرج بانطباع حول ان موضوعة المفاوضات لم تعد عقبة كبيرة امام التسوية ، كما كانت تبدو من قبل !!

٢ ـ مسالة الانسحاب

كان واضحا منذ البداية ان الطرف العربي يعتبر مسالة الانسحاب من الاراضي التي احتلت عام ٦٧ ، القضيه الرئيسية في اية تسوية .. وقد ركز في المناقشات الاخيرة على محاولة الوصول الى تعريف محدد لعبارات القرار رقم ٢٤٢ المتعلقه بهذا الموضوع ، فطالب بحسم الخلاف الذي ولد مع ذلك القرار حول عبارة « الانسحاب من الاراضي التي احتلت » ، او من « اراض احتلت » !!

لكن الطرف العربي في مقابل الاصرار على حسم ذلك الخلاف ، طرح ولاول مرة صيغة لموضوعة الاراضي المحتله تفتح الباب واسعا امام تنازلات عربضه في هذا النطاق :

فقد قسم محمد حسن الزيات وزير خارجية مصر ، الاراضي المحتله الى ثلاثة اقسام .

- الاراضي غير الفلسطينيه .
- الاراضي الفلسطينيه التي تقع خارج اسرائيل وفقا لقرار التقسيم عام ٤٧ .
- الاراضي الفلسطينيه التي تقع داخل اسرائيل وفقا لذلك القرار .

واعلن موقفا صريحا تجاه كل قسم من هذه الاراضي : فطالب بالانسحاب غير المشروط من القسم الثاني ، وبوجود « الامة الفلسطينية » او « الدولة الفلسطينيه » في القسم الثاني ، في حين ترك موضوعه الموافقة على التنازل عن القسم الثالث الى تلك « الامة » او « الكيان » الفلسطيني .

وهذه الموضوعه او المعادله الجديدة (المنسجمة مع قناعتنا بقرار مجلس الامن ومقولته ان من حق الدول العربية القبول به ومن حق الفلسطينيين ان يرفضوه ، دون ان يكون هناك تناقض بين الجهتين) ، هذه الموضوعة تضع الانظمة العربية ـ او هكذا يظنون ـ في حل من الاصرار على استرجاع الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ، وتلقي مسؤولية التنازل عنها على عاتق الفلسطينيين !!

وبذلك تكون هذه الانظمه قد حللت عقبة الانسحاب ، قليلا ، بنقل قسم منها من خانة الانسحاب الى خانة « الظرف الفلسطيني في التسوية » تلك الخانه التي يبدو ان تركيزا شديدا ينصب حاليا عليها لجعلها المدخل الاساسي للتسوية النهائية !!

٣ ـ مسالة الطرف الفلسطيني

خلال تجربه السنوات الست الماضية ، بات واضحا لجميع الاطراف اطلاقا ، انه لا يمكن ان تكون هناك تسويه قادره على « التنفيذ والاستمرار » ، دون حضور الطرف الفلسطيني ومشاركته فيها .. وهناك اكثر من طرف كانت هذه المسالة واضحه لديه منذ البداية ، وكان وضوحها هو الدافع وراء اكثر من محاولة خلق لذلك الطرف الفلسطيني المشارك في التسوية ولعل ابرز تلك المحاولات ، ما يلي :

١ ـ محاولة اسرائيل للاعتماد على الوجهاء في الارض المحتله ، في خلق ممثل « شرعي » للفلسطينيين ، عبر انتخابات البلدية والمجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ ـ محاولة الملك حسين للاعتماد على نفس النوع من الوجهاء الفلسطينين داخل الارض المحتلة وخارجها ، لابراز تمثيل « شرعي » للفلسطينيين ، بملا حيز الاقليم الفلسطيني الذي تنالف منه مملكته العربية المتحدة !!

٣ ـ محاولة مصر الاعتماد ، على عدد من الوجاهات الفلسطينية الجديده ، ذات وقع « وطني » اقوى ، من الوجهاء المعتمدين في المحاولتين السابقتين . وكان ذلك في تشكيل ما سمي بـ « التجمع الوطني الفلسطيني » في القاهرة .

لكن هذه المحاولات كانت تواد في مهدها ، امام وجود حركة المقاومة الفلسطينية التي تشكل عمليا ، وحتى دونما حاجة لاي اعتراف رسمي خارجي بها ، تشكل الممثل الشرعي لشعب فلسطين وولاءه الاول والاساسي .

وبفشل هذه المحاولات ـ وغيرها من المحاولات الصغيره ـ اخذت تترسخ القناعة عند جميع الاطراف ، ليس فقط بانه لن تكون هناك تسوية ما لم يشارك فيها طرف فلسطيني ، بل وان ذلك الطرف ينبغي الا يكون من خارج حركة المقاومة .

ومنذ ان ترسخت هذه القناعة ، بدات تبرز في سياسات الانظمه المتسلمة اتجاهات عمل جديدة !! فجرى التسوق بين مصر والسعودية فيما يخص مايلبحث عن « طرف فلسطيني »

داخل حركة المقاومة ، وشهد عام ١٩٧٢ نشاطا مصريا وسعوديا مركزا في هذا الاتجاه ، بلغ ذروته في المجلس الوطني الفلسطيني الاخير ، حيث اسجمعت القوى الموالية او المعاطفة مع مصر والسعودية ، قواها لاحداث انقلاب « دستوري » في منظمة التحرير والسيطرة على لجنتها التنفيذية ، غير ان يقظة القوى الثورية في حركة المقاومة ، جعلها ترد على هذه المحاولة ببرنامج الحالف الوطني الجديد والمتقدم ، فحبط الخطه المصرية السعودية ، في نفس الوقت الذي دفعت فيه الوحدة الوطنية الفلسطينية الى الامام .

لكن هذا الفشل المتلاحق لم يحبط عزائم الانظمة الباحثة عن طرف فلسطيني يعطي لتفريطها بالقضية طابعا « شرعيا » !

« الامة » الفلسطينية في مجلس الامن

وفي مناقشات مجلس الامن الاخيرة ، جرى تركيز شديد حول مساله الحقوق الشرعية لشعب فلسطين ، وسيقه اكثر من حديث اوروبي وعربي حول ضرورة مشاركه الفلسطينيين في التفاوض .

كما سبقه سعي حثيث من قبل عدد من الانظمة العربية لاقناع المقاومة بارسال وفد على مستوى عال الى مناقشات مجلس الامن .. لكن المقاومة اكتفت بتكليف مندوب فلسطين في وفد الجامعة العربية الى الامم المتحدة ، بان يتابع المناقشات ويدلي براي الثورة ، اذا كان ذلك ضروريا ..

وخلال المناقشات طرح مندوب مصر مساله « الامة الفلسطينية » في نفس الوقت الذي كان فيه فيلسوف جديد للنظام المصري هو السيد محمد سيد احمد يكتب مقالا مطولا في «(الاهرام)» حول نفس الموضوع .

واذا كانت اطراف دولية وعربية كثيرة ، قد ارتاحت للمساله المطروحة من قبل الوفد المصري ، فان الوفد الاردني قد اعتبر ذلك خطوا كبيرا على الكيان الملكي لدوله ، وعلى مشروع الملك حسين ، وجرت مشادة حامية في مجلس الامن بين المندوبين المصري والاردني . تلاه وصول عبدالمنعم الرفاعي الى القاهرة بصوره مستعجله لاجراء محادثات « هامة » مع المسؤولين المصريين بوصفه مبعوثا شخصيا للملك حسين .

واذا كان هذا الموضوع وطرحه في مجلس الامن بلفت الانتباه ، فمن الجدير بالذكر انها ليست المرة الاولى التي يطرح فيها موضوع « الدولة الفلسطينية » او « الكيان الفلسطيني » او « الامة الفلسطينية » .. لكن الخطورة في ذلك هي ان هذا الموضوع كان يطرح باستمرار في الاوقات التي تتعرض فيها المقاومة الفلسطينية لحملات التصفية . وهذا الارتباط بين طرح الموضوع وتوقيته يشير الى امر ذي وجهين :

الاول : ان يكون طارحوه ، يستغلون مواجهة المقاومة لحملات التصفية وما يجره ذلك من وضع نفسي على الجماهير ، على امل تمرير ذلك المشروع .

والثاني : ان يكون طرحه ، وما يمكن ان يحدثه من ارسال في الوسط الفلسطيني هو جزء من عملية التصفية المادية والسياسية التي تتعرض لها المقاومة ..

وهذا الامر ، اي طرح موضوع « الامة الفلسطينية » في هذه الفترة بالذات يلقي الضوء على الكثير مما تواجهه المقاومة حاليا ، خاصة وانه كان مدار بحث في مجموع التحركات الدولية والعربية التي اشرنا اليها في المقدمة وكذلك في اصرار السعودية ومصر على تكرار دعوه الاخ ناصر عرفات لزيارتهما ومن الضروري ان تجري المقاومة دراسة لكل تلك التحركات والاحداث والظروف تحت ذلك الضوء ، تبعا لما قد تحمله عودة مجلس الامن الى مواصلة المناقشة في منتصف الشهر القادم ، من احداث وتحركات معاثلة ، او ما قد يسبق تلك المناقشة من خطط ضد المقاومة على امل ملاءمة اوضاعها مع « الامال » المعلقة على جلسة مجلس الامن القادمة ■■

من حصاد ثورة القذافي الثقافية :

حملة اعتقالات تعسفية واسعة تنفذها السلطات الليبية ضد العناصر التقدمية الليبية والفلسطينيين العاملين في ليبيا

أسماء المعتقلين الليبيين في سجون سلطة القذافي

مع اعلان العقيد معمر القذافي عن « ثورته الثقافية » ، بدات اجهزة القمع الليبية بشن حملة اعتقالات واسعة ضد التقدميين الليبين في جميع انحاء القطر ، رافقتها حملة اخرى ضد الفلسطينيين العاملين في ليبيا .

ولم تستطع كل الادعاءات « الثورية » ، ولا كل البهورات حول دعم الكفاح الفلسطيني المسلح ومحاربة الامبريالية في كل مكان من العالم .. لم يستطع كل ذلك ان يغطي حملةالاعتقالات المسعورة التي يتعرض لها العمال الفلسطينيون في ليبيا والعناصر التقدمية الليبية وعمليات «التنظيف» المحمومة التي تشن على جميع المكتبات لاتلاف جميع الكتب التقدمية العادية للامبريالية .

وقد دوهمت حتى الان العشرات من بيوت الفلسطينيين العاملين في ليبيا ، بدون اي مبرر قانوني ... وحين كان يسال رجال المخابرات عن الاذن بالداهمة الذي يحملونه عن النيابة العامة ، كانوا يجيبون بان العقيد قد جمد القوانين بعد اعلان ثورته الثقافية !!

وبعد ان تتم عمليات التفتيش التعسفية للبيوت ، كانت تمارس عمليات ضرب الاباء امام ابنائهم وزوجاتهم ، ثم يساقون الى امكنة مجهولة ، بقصدون عدم ابلاغ عائلات المعتقلين عنها .

وقد اشرف على هذه العمليات اللازم اول سالم من المباحث العامة .. وهو مشهور في عمليات « الثورة الثقافية » بهجماته على مجموعات شعراء الارض المحتلة وخاصة كتب محمود درويش .

هذا في طرابلس ، اما في بنغازي فكان يتم نقل الفلسطينيين الى النظارة ، حيث يحشرون مع القتلة والمهربين واللصوص ، قبل ان ينقلوا الى مركز « الحدائق » حيث يتركون للجوع اياما ثم يساومون شتى انواع التعذيب قبل ان يبدأ التحقيق معهم ، ويشرف على هذه العمليات اللازم محمد محمد ابوزيد والرائد علي العاقوري.

ومثل هذه العمليات يجري ايضا في طبرق والبيضاء ، وقد بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين من مناطق بنغازي والمرج والبيضاء ٩٦ معتقلا بالاضافة الى عشرات المعتقلين من مناطق اخرى .

الحملة على العناصر التقدمية الليبية :

هذا عما يتعرض له الفلسطينيون العاملون في ليبيا ، اما التقدميون الليبيون فحدث عنهم الان في السجن المركزي ببنغازي حوالي ١٤٠ معتقلا ، كما نقل ٢٨ معتقلا اخر الى السجن المركزي في الكويفيه ، على بعد ٨ كيلومترات من بنغازي . ويزور هذه المعتقلات شكل دائم الرائد مصطفى الخروبي .

ومن بين هؤلاء التقدميين الليبيين المعتقلين ، هناك ثلاثون معتقلا مهمون بالتعاون مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

اسماء بعض المعتقلين من التقدميين الليبيين .

وفيما يلي اسماء بعض المعتقلين من التقدميين الليبيين :

١ ـ مصطفى العالم : محامي ليبي مشهور ، كان يقدم برنامج وجها لوجه في التلفزيون ، فارع السلطة الملكية في ليبيا لفترة طويله .

٢ ـ محمد فرج حمي ـ عضو في لجنة التشريع والقوانين لدول الاتحاد الثلاثي .

٣ ـ الدكتور دافع الناجوري .

٤ ـ الدكتور محمد المغني ـ بتهمة تاييد افكار ج. ش. ت. ف.

٥ ـ عمر المختار ـ رئيس نقابة المعلمين واحد اعضاء اللجنة التنفيذية في الاتحاد الاشتراكي العربي .

٦ ـ داوود الحلاق .

٧ ـ بلقاسم النمر ـ مدرس ليبي بتهمه التعامل مع ج.ش.ت.ف.

٨ ـ ابراهيم بدر ـ طالب في السنه الثالثة بكلية التجارة ، بتهمة التعامل مع ج.ش.ت.ف.

٩ ـ جمعة الفعادي ـ مدرس ليبي .

١٠ ـ مصطفى السلوم .

١١ ـ جمعة العماصي ـ نقيب المدرسين.

١٢ ـ فتح الله اندشه .

١٣ ـ ابراهيم هويدي .

١٤ ـ ضو العجيلي ـ مدرس بمدرسه شهداء بنابر .

١٥ ـ عبد العزيز قرابلي .

١٦ ـ عبدالحق اورفلي ـ موظف في البنك المركزي .

١٧ ـ سفالي الورفلي ـ موظف في البنك المركزي .

١٨ ـ مفتاح الورفلي ـ موظف في البنك المركزي .

١٩ ـ عبد العاطي خنفر ـ يمارس تعذيب عنيف بحقه .

٢٠ ـ مبروك الزول ـ يمارس تعذيب عنيف بحقه .

٢١ ـ الشلطاحي الدول ـ شاعر تقدمي.

٢٢ ـ طالب الربوعي .

٢٣ ـ بلقاسم بن دادو ـ مذيع تلفزيوني.

٢٤ ـ خليل الازهري ـ مدير مكتب م.ت.ف. عام ١٩٦٦ .

٢٥ ـ د. بدوي ـ دكتور فلسفة مصري.

مصادر الهدف :

إسرائيل تخطط لمهاجمة ليبيا والكويت

في الاسبوع الماضي صدر تصريح جزائري رسمي مقتضب جدا ، حول وجود قوة عسكرية جزائرية في ليبيا ، تحسبا من قيام اسرائيل بعدوان على القطر الليبي ..

وفي هذه الاثناء تلقت «الهدف» معلومات خطرة حول وجود مخطط اسرائيلي جاهز للقيام بعمليات عسكرية ضخمة في ليبيا والكويت وهذا المخطط مرتبط بالتصريحات الامريكية حول احتلال وحماية مصادر النفط في الشرق الاوسط كما هو مرتبط بالمساعي الامبريالية لانشاء « معاهدة الدفاع الاقليمية » والتسليح الامريكي الكثيف للدول الرجعية في المنطقة

وبالاعلان قبل ايام عن صفقة الثمانين طائرة فانتوم الجديدة لاسرائيل .

والمعلومات التي تلقتها «الهدف» متداولة في بعض الاوساط العليا من الاوساط الحاكمة في بعض الاقطار العربية .. وقد اقترن ذلك بنقل وحدات عسكرية مصرية كبيرة الى ليبيا ، القسم الرئيسي فيها من وحدات الدفاع الجوي .

هذا وقد وصل الحكومة الكويتية اكثر من تقرير من اكثر من مصدر حول هذا الموضوع .. وفي اثناء ذلك لفت الانتباه كثيرا ما قاله السناتور فولبرايت رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الامريكي ، بهذا الصدد ، حين كشف النقاب علنا عن ذلك المخطط ومثل هذه المعلومات الخطيرة ، تؤكد توقعاتنا حول انتقال اسرائيل في المخطط الامبريالي من مرحلة الاحتلال الكولونيالي لفلسطين الى مرحلة الامتداد الامبريالي على المنطقة وممارسة دور الحراسة المباشرة للمصالح الامريكية فيها .